

نظرة تحليلية | يونيو 2026



انسحاب دولة الإمارات العربية المتحدة من منظمة أوبك وتحالف أوبك+: التداعيات الاستراتيجية على أسواق الطاقة والدبلوماسية

الدكتور لؤي الخطيب | الدكتورة كارين إي. يونج | مانات جاسبال | الدكتور محمد الزرعوني | الدكتورة داميانا باكارديجيفا

حقوق النشر: أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية 2026
بيان إخلاء المسؤولية: الآراء الواردة في هذه الوثيقة تُعبر عن رأي المؤلف فقط ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية، باعتبارها جهة اتحادية مستقلة، وكذلك لا تُعبر عن وجهة نظر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

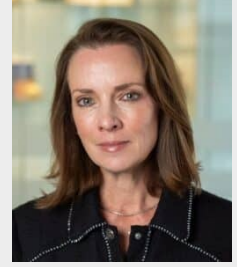
الدكتور لؤي الخطيب

مستشار في الجامعة الأمريكية في العراق - بغداد وأستاذ فخري في جامعة إكستر. وهو باحث سابق متميز في جامعة كولومبيا وباحث سابق في شؤون السياسة الخارجية في معهد بروكينجز. وقد شغل سابقاً منصب وزير الكهرباء، والقائم بأعمال وزير النفط، والقائم بأعمال نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة في العراق.



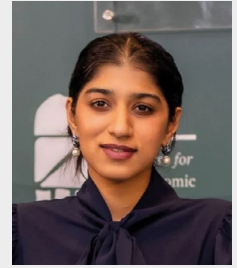
الدكتورة كارين إي. يونج

باحث أول في مركز سياسات الطاقة العالمية في كلية الشؤون الدولية والعامّة بجامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية. وهي المدير المؤسس لبرنامج الاقتصاد والطاقة في معهد الشرق الأوسط، ولا تزال باحثة بارزة فيه. وعملت سابقاً كباحث مقيم أول في معهد دول الخليج العربي، وباحث في مركز الشرق الأوسط التابع لكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.



مانات جاسبال

مدير وباحث في مجال المناخ والطاقة في مؤسسة أوبزرفر للأبحاث - الشرق الأوسط، وهي تتولى توسيع نطاق المركز البحثي لدعم الجهود المبتكرة والمؤثرة والعملية في المنطقة وخارجها. تتركز أبحاثها وبرنامج عملها في محور الشؤون الجيوسياسية والجيواقتصادية وسياسات المناخ والطاقة، وتتمتع بخبرة في مجالات تمويل مكافحة تغير المناخ، وتمويل التحول، وأسواق الكربون، وإصلاحات البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف، والتحول العادل في قطاع الطاقة.



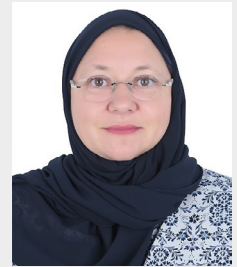
الدكتور محمد الزرعوني

محاضر في أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية في أبوظبي وباحث متخصص في منتدى التعاون الإقليمي. تتركز اهتماماته البحثية الحالية على دبلوماسية الطاقة، مع التركيز تحديداً على الدور المتنامي لدولة الإمارات العربية المتحدة في التحول العالمي نحو الطاقة المستدامة. الدكتور محمد الزرعوني حاصل على درجة الدكتوراة من جامعة ريدنج في المملكة المتحدة.



الدكتورة داميانا باكاردجييفا

باحث أول في أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية، وتدير البرنامج البحثي عن "الدبلوماسية الاقتصادية". وهي حاصلة على درجة دكتوراة مزدوجة في الاقتصاد، وقد أجرت أبحاثاً ودّست مقررات عن الاقتصاد والاستدامة في بلغاريا وفرنسا وموناكو والولايات المتحدة ومصر ودولة الإمارات العربية المتحدة. الدكتورة داميانا باكاردجييفا هي أيضاً محررة في «المجلة الدولية للدبلوماسية والاقتصاد».



ملخص

- تستند هذه الورقة البحثية إلى حلقة نقاش نظمتها أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية في 5 مايو 2026، بعنوان «الخروج من المنظمة»: تحليل قرار دولة الإمارات العربية المتحدة وتداعياته على الأسواق العالمية».
- تتناول هذه الورقة البحثية قرار دولة الإمارات العربية المتحدة بالانسحاب من منظمة الأوبك (منظمة الدول المصدرة للنفط) ومن تحالف أوبك+ بوصفه موقفاً استراتيجياً إزاء التغيرات الهيكلية الأعمق التي تشهدها أسواق الطاقة العالمية، وفي إطار مسعى أوسع نطاقاً للحفاظ على مرونة السياسات الوطنية في ظل نظام طاقة يتزايد التشرذم فيه.
- تاريخياً، كانت دولة الإمارات العربية المتحدة عضواً بارزاً في منظمة الأوبك. وهذا الانسحاب له أهميته؛ لأنه يشير إلى أنه حتى المنتجين ذوي القدرات العالية والذين كانوا يتسمون بالانضباط في السابق قد يضعون الآن الاستقلالية الاستراتيجية والبنية التحتية والعلاقات الثنائية في مجال الطاقة في مرتبة أعلى من الإدارة الجماعية للحصص.
- يستند المنطق الاقتصادي للخروج إلى التكلفة البديلة، وكفاءة رأس المال، وتوقيت الاستفادة من الاحتياطي، وتحويل الطاقة الإنتاجية المتميزة منخفضة التكلفة إلى عائدات مالية. من الصعب تبرير الاستثمارات الضخمة في الطاقة الإنتاجية عندما تظل حصة كبيرة من تلك الطاقة مقيدة بالحصص لفترات طويلة.
- تُظهر هذه النظرة التحليلية أيضاً أن دولة الإمارات العربية المتحدة تنظر إلى التوسع في قطاع الهيدروكربونات والاستثمار في الطاقة النظيفة على أنهما يندرجان ضمن النموذج الاستراتيجي ذاته: وهو تعظيم قيمة موارد النفط التي تتمتع فيها الدولة بمزايا نسبية، مع استخدام تلك العائدات لتمويل التنويع الاقتصادي، والطاقة المتجددة، وأولويات الانتقال على المدى البعيد.
- لا تتأثر التداعيات على السوق بالانسحاب الرسمي في حد ذاته بقدر ما تتأثر بالشؤون اللوجيستية للتصدير، والأمن البحري، ومدى الخطر في مضيق هرمز. فالطاقة الفائضة قيمتها محدودة إذا كانت طرق النقل والتأمين ومرونة البنية التحتية ضعيفة.
- يُبرز التحليل التباين المتنامي داخل منظمة أوبك وتحالف أوبك+، لا سيما بين المنتجين المتنوعين ذوي التكلفة المنخفضة والأعضاء الذين يواجهون قيوداً مالية أكبر ويعتمدون على دعم أقوى للأسعار والانضباط الجماعي.
- تُقدّم هذه النظرة التحليلية التوصيات التالية:
- « ينبغي على المنتجين في دول الخليج تسريع وتيرة الاستثمار في مسارات التصدير البديلة، ومرافق التخزين، وإنشاء خطوط أنابيب بديلة، بحيث تقترن الطاقة الإنتاجية بقدرة توصيل موثوقة خلال فترات الاضطراب الجيوسياسي.
- « ينبغي لأعضاء منظمة الأوبك وتحالف أوبك+ إعادة النظر في مستويات الحصص وأطر الامتثال، بحيث تعكس الطاقة الإنتاجية الفعلية ومستويات الاستثمار والتفاوت المالي بين الدول الأعضاء.
- « يتعين على الدول المصدرة للطاقة التي تسعى إلى تحقيق أهداف الحياد الكربوني أو تنويع مصادر دخلها أن تضع استراتيجيات انتقالية أكثر وضوحاً تُبين كيفية تحويل عائدات الهيدروكربونات الحالية إلى بنية تحتية منخفضة الانبعاثات الكربونية، ومرونة صناعية، ونمو غير نفطي.
- « يجب على الدول المستهلكة والمنتجة تعزيز التنسيق في مجالات الأمن البحري، وإدارة المخزون، وضمان استمرارية عمل المصافي، حيث إن أمن الطاقة يتزايد اعتماده على الخدمات اللوجستية ومرونة الأنظمة، وليس على أحجام الإنتاج وحدها.
- « ينبغي على واضعي السياسات في الولايات المتحدة وآسيا ودول الخليج أن يتعاملوا مع الدبلوماسية الثنائية في مجال الطاقة، والشراكات في قطاع التكسير والتسويق، وتمويل البنية التحتية، باعتبارها أدوات أساسية لاستقرار السوق، وليس كقضايا ثانوية ضمن سياسات الإنتاج التي تحتل الصدارة.
- إجمالاً، تخلص الورقة البحثية إلى أن انسحاب دولة الإمارات العربية المتحدة ينبغي النظر إليه على أنه مؤشر على تغيير أوسع نطاقاً: فقد أصبحت إدارة أسواق النفط أكثر تشرذماً، وباتت مرونة البنية التحتية أكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية، كما أن التحول في قطاع الطاقة يؤدي إلى اشتداد التنافس حول قدرة المنتجين على الحفاظ على مرونتهم وأمنهم وميزاتهم التجارية خلال فترة ممتدة من الاضطراب الجيوسياسي.

تفاصيل الموضوع

أنهى قرار دولة الإمارات العربية المتحدة، الذي أُعلن في 28 أبريل وبدأ سريانه اعتبارًا من 1 مايو، عضوية الدولة في منظمة الأوبك وتحالف «أوبك+». وأثارت هذه الخطوة على الفور تساؤلات أكبر حول مستقبل التنسيق بين الدول المنتجة، والأولويات الاستراتيجية لمصدري دول الخليج، والتغير في هيكل سياسات الطاقة العالمية.

رسميًا، قُدم هذا القرار على أنه نتيجة لمراجعة شاملة لسياسة الإنتاج، والطاقة الإنتاجية الحالية والمستقبلية، والأولويات الاستراتيجية والاقتصادية وأولويات أمن الطاقة على المدى البعيد. وبهذه الصياغة، فإن عملية الانسحاب تعكس التغيرات التي طرأت على المشهد الوطني في مجال الطاقة، والرغبة في لعب دور أكثر استقلالية ومرونة وتطلعًا للمستقبل في الأسواق العالمية.

من حيث النشأة التاريخية، فإن منظمة الأوبك هي تحالف حكومي دولي يتيح التعاون بين الدول الرئيسية المنتجة للنفط في تحديد مستويات الإنتاج والعرض والأسعار في السوق الدولية. تأسست المنظمة في بغداد في سبتمبر 1960 على يد خمسة أعضاء مؤسسين وهم: إيران والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية وفنزويلا، وانضمت دول أخرى بمرور الوقت.

كانت الفكرة الأصلية هي التخلص من هيمنة شركات النفط الأنجلو-أمريكية الكبرى. وانضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى منظمة الأوبك في عام 1967 ممثلة بأبو ظبي، ثم واصلت عضويتها بعد تأسيس الاتحاد في عام 1971. بعد انسحاب دولة الإمارات العربية المتحدة، تضم العضوية الدول الخمس الأصلية بالإضافة إلى الجزائر وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية واليابون وليبيا ونيجيريا. وتُشكّل هذه الدول مجتمعة حصة كبيرة من احتياطات النفط المؤكدة في العالم وجزءًا معتبرًا من الإنتاج العالمي.

تحالف «أوبك+» هو تجمع أوسع من الدول المتعاونة يضم في المقام الأول روسيا، بالإضافة إلى أذربيجان والبحرين والبرازيل وبنما وكازاخستان وماليزيا والمكسيك وعمان وجنوب السودان وجمهورية السودان. دولة الإمارات العربية المتحدة ليست أول دولة تنسحب من منظمة الأوبك؛ فقد انسحبت قطر في يناير 2019 لتركز جهودها على الغاز الطبيعي المسال، بينما انسحبت الإكوادور وأنجولا وإندونيسيا في أوقات مختلفة ولأسباب مختلفة.

جاء هذا القرار في أعقاب اجتماع لتحالف أوبك+ وافق على زيادة طفيفة في مستويات الإنتاج لشهر يونيو، بمقدار 188 ألف برميل يوميًا. وسلط هذا التعديل الضوء على القضية الأوسع محل النقاش وهي: ما إذا كان انسحاب دولة الإمارات العربية المتحدة يشير إلى تغيير مؤسسي محدود أم بداية تحول أكثر أهمية في الطريقة التي يدير بها منتج النفط الأسواق والطاقة الإنتاجية والمخاطر الجيوسياسية.

هذه الخلفية التاريخية من الأهمية بـمكان؛ لأن دولة الإمارات العربية المتحدة لم تكن تحتل مكانة هامشية داخل منظمة الأوبك؛ فقد انضمت أبوظبي في عام 1967 قبل تأسيس الاتحاد نفسه، ثم نقلت هذا الدور لاحقًا إلى الهيكل الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة بعد عام 1971. على مدى العقود التالية، اكتسبت الدولة سمعة باعتبارها أحد أكثر الأعضاء كفاءة وتطوراً من الناحية الفنية في المجموعة: فهي تتسم بالحذر السياسي، والواقعية التجارية، وعادةً ما تكون مستعدة لدعم الانضباط الجماعي حتى لو كان ذلك يعني تحمل نصيب كبير من تقييد الإنتاج. ولهذا السبب، فإن هذا الانسحاب له أهمية كبيرة؛ ليس فقط لأن عضوًا آخر قد غادر المنظمة، بل أيضًا؛ لأن دولة ظلت لفترة طويلة من أكثر المنتجين موثوقية وأهمية من الناحية الاستراتيجية في منظمة الأوبك، قد توصلت إلى أن الترتيب المؤسسي الحالي للمنظمة لم يعد يتناسب مع مسارها الوطني.

هذه إشارة أقوى مما كان سيكون عليه الوضع عند خروج عضو صغير أو هامشي من الناحية الهيكلية. لذلك، فإن هذه الخطوة تستحق أن تُفهم ليس فقط على أنها تعديل في السياسات، بل أيضًا كدليل على حدوث تحول أعمق في التوازن بين الاستراتيجية الوطنية للطاقة والتنسيق على مستوى المنظمات. وفي هذا السياق، فإن هذا الانفصال يكشف عن الكثير بشأن تغير منطق حوكمة النفط بقدر ما يكشف عن دوافع دولة الإمارات العربية المتحدة ذاتها. تسعى هذه النظرة التحليلية إلى بيان الجوانب المختلفة لهذا القرار وتداعياته على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي.

المنطق الاقتصادي وراء انسحاب الدولة من منظمة الأوبك

يقع في صميم هذا القرار سؤال اقتصادي جوهري وهو: ما إذا كان استمرار عضوية دولة الإمارات العربية المتحدة في منظمة الأوبك لا يزال يخدم مصالح الدولة في وقت أصبحت فيه الدولة أكثر تنوعًا من الناحية الاقتصادية، وأشد سعيًا للاستثمار، وأعلى تكاملًا على الصعيد العالمي، وأكثر تركيزًا على تعظيم قيمة أصولها القائمة على الطاقة. يبدو أن الإجابة هي بالنفي، أو على الأقل ليس بالقدر نفسه الذي كانت عليه في العقود السابقة.

التفسير الأقوى هو إعادة تقييم الوضع الاقتصادي في ظل خلفية سياسية مهمة. فقد حققت عضوية منظمة أوبك، على مر التاريخ، مكاسب كبيرة من خلال تعزيز القدرة التفاوضية الجماعية، ودعم استقرار الأسعار، وتقوية التنمية الوطنية. ولكن مع تنويع الاقتصاد الإماراتي، تضاعلت فوائد التنسيق القائم على الحصص، في حين ارتفعت التكلفة البديلة للاستمرار في الخضوع لقيود الحصص.

تقع تكلفة الفرصة البديلة في صميم المسألة. فقد استثمرت دولة الإمارات العربية المتحدة بشدة في توسيع طاقتها الإنتاجية، حيث تستهدف شركة «أدنوك» الوصول إلى خمسة ملايين برميل يوميًا بحلول عام 2027، إلا أن حدود الحصص تجعل مستوى الإنتاج أقل بكثير من ذلك. والنتيجة هي عدم الاستغلال الكامل لرأس مال، وتأخر العوائد، وفوات المكاسب. بالنسبة للمنتج ذي التكلفة المنخفضة، يمكن أن يمثل كل برميل يُترك في باطن الأرض في ظل تلك الظروف خسارة معتبرة في القيمة المستقبلية، لا سيما وأن عائدات النفط لا تزال تشكل القاعدة المالية للبنية التحتية، والاستثمارات الدولية، والطاقة النظيفة، والتكنولوجيا، والتنويع الاقتصادي ككل. بإيجاز، أدى عدم الاستغلال الكامل للطاقة الإنتاجية حتى الآن إلى انخفاض عائد الاستثمارات في هذا القطاع.

هناك أيضًا بُعد زمني واضح. ففي عالم يتصف بغموض مشهد الطلب على الهيدروكربونات في المستقبل، قد لا يؤدي تأجيل الإنتاج إلى تحقيق أقصى قيمة للاحتياطيات على مدى عمرها الافتراضي. ولذلك، تتيح المرونة الأكبر لدولة الإمارات العربية المتحدة تحسين توقيت استخدام مواردها والاستفادة منها على النحو الأمثل. ومع ذلك، لا ينبغي تفسير هذه الخطوة على أنها خطة لإغراق السوق؛ فأي زيادة في إنتاج الدولة ستظل متواضعة مقارنة بالطلب العالمي الذي يتجاوز 100 مليون برميل يوميًا، مما يحد من التأثير الفوري على السوق.

إجمالاً، يمكن فهم هذا القرار في ضوء أربعة مفاهيم مترابطة، وهي: التكلفة البديلة، وكفاءة رأس المال، والاستفادة من الاحتياطيات، والمرونة الاستراتيجية. وبدلاً من رفض التعاون في المطلق، يبدو أن دولة الإمارات العربية المتحدة تتجه بعيداً عن إدارة الحصص الجماعية ونحو شكل أكثر مرونة من دبلوماسية الطاقة يتماشى مع دورات الاستثمار والتخطيط المالي والأولويات الوطنية طويلة الأجل.

هذه الضغوط الاقتصادية ليست مجرد أمور نظرية. وكانت الخلافات حول مستويات الأساس وحصص الإنتاج قد ظهرت مراراً وتكراراً في السنوات السابقة، لا سيما عندما كانت دولة الإمارات العربية المتحدة تقول بأن حجم الإنتاج المسموح لها به لا يعكس على نحو عادل طاقتها الإنتاجية الفعلية. وكشفت تلك الخلافات عن وجود خلل هيكلي داخل تحالف أوبك+: فكان ذلك يعني أن الأعضاء الذين يتمتعون بقدرات إنتاجية منخفضة التكلفة آخذة في التوسع ودورات استثمارية أقوى عليهم أن يتحملوا قيوداً في الإنتاج بطريقة أدت بشكل متزايد إلى دعم المنتجين الذين لديهم أسعار تعادل مالي أعلى أو استراتيجيات تنويع أضعف. بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، أصبح من الصعب تبرير هذا الخلل مع تسارع وتيرة الاستثمار المحلي، ومع تعامل صانعي السياسات مع الطاقة الإنتاجية النفطية ليس كاحتياطي رمزي، بل كأصل استراتيجي ينبغي الاستفادة المادية منه في الوقت المناسب وبالشروط المناسبة. لذلك، لم تكن المشكلة مجرد أن الحصص كانت غير ملائمة، وإلّا هي أن نظام الحصص بات لا يتوافق مع حجم رأس المال الذي تم ضخه فعلاً ونموذج التنمية الذي تسعى الدولة إلى بنائه. وبمجرد أن ترسخ هذا التصور، لم يعد البقاء داخل المنظمة مسألة تضامن بقدر ما أصبح مسألة قبول تكلفة دائمة للفرصة البديلة.

يُفسّر حجم برنامج الاستثمار الذي تنفذه مجموعة أدنوك سبب الأهمية الكبيرة لتكلفة الفرصة البديلة. حيث تركز استراتيجية أدنوك على رفع الطاقة الإنتاجية للنوعية الأقل تكلفة وكثافة في انبعاثات الكربون إلى 5 ملايين برميل يوميًا بحلول عام 2027، مدعومة ببرنامج استثماري ضخم يشمل إنفاقاً كبيراً في مجالات الاستكشاف والإنتاج، والنقل والتوزيع، والتكرير والتسويق، بالإضافة إلى منح عقود مشاريع بقيمة مليارات الدولارات على مدار السنوات القليلة المقبلة. وتشدد أدنوك على أهمية النمو المسؤول، مؤكدة أن أنواع النفط الخام الرئيسية التي تنتجها يمكن أن تحافظ على قدرتها التنافسية في عالم يزداد حساسية ليس فقط تجاه الأسعار، بل أيضًا تجاه كثافة الانبعاثات.

يصعب التوفيق بين منطق الاستثمار هذا ونظام يُبقي حصة كبيرة من تلك الطاقة الإنتاجية معطلة لفترات طويلة، مما يضعف المبررات التجارية لتوسيع الطاقة الإنتاجية. إن بناء القدرات على هذا النطاق يتطلب آفاق تخطيط طويلة الأمد، وشراكات تقنية، وتوسيع البنية التحتية، والثقة في أن الكميات الناتجة يمكن ضخها في السوق في آخر المطاف. وبمجرد الالتزام بهذه الاستثمارات، يتضاعف حتماً التسامح السياسي تجاه ترك تلك القدرات دون استغلال بموجب اتفاق. ولهذا، فإن انسحاب دولة الإمارات العربية المتحدة يحقق التناغم بين السياسات المؤسسية وهيكل رأس المال في استراتيجيتها النفطية الوطنية.

التنسيق بين المنتجين ومستقبل «أوبك+»

من الأفضل فهم هذا الانسحاب ليس كمجرد لفظة سياسية فحسب، بل كموقف إزاء التغييرات الهيكلية التي يشهدها قطاع الطاقة في الدولة، حتى لو كانت السياسة تدرج ضمن الدوافع وراء القرار. فقد تطورت شركة «أدنوك» من شركة نفط وطنية تقليدية إلى مؤسسة طاقة دولية تمتد أنشطتها لتشمل قطاعات الاستكشاف والإنتاج، والنقل والتوزيع، والتسويق. وقد أدى هذا التحول إلى زيادة أهمية المرونة التشغيلية، والقدرة على الاستجابة لمتطلبات السوق، والسلطة التقديرية الوطنية، مع تقليل مستوى الانضباط الصارم في تطبيق الحصص.

من هذا المنظور، لا يبدو انسحاب دولة الإمارات العربية المتحدة انقطاعاً مفاجئاً، بل هو علامة مبكرة على الكيفية التي قد يتنافس بها المنتجون الخليجيون في نظام طاقة تتزايد فيه النزعة تجاه تعدد الأقطاب. قد تؤدي هذه الخطوة إلى إضعاف تماسك «أوبك+» من خلال تحويل التركيز بعيداً عن الالتزام الجماعي بالحصص، وتوجيهه نحو البنية التحتية، والوصول إلى الأسواق، والعلاقات الثنائية في مجال الطاقة، واستقلالية المنتجين. ومن المستبعد العودة إلى حرب مباشرة على حصص السوق على غرار ما حدث في الثمانينيات، لكن الخطر يزداد إذا بدأ منتجون جدد منخفضو التكلفة في إعطاء الأولوية للحجم على حساب السعر. على المدى القريب، يبدو أن تخفيف قواعد الامتثال، وتشديد المفاوضات بشأن الحصص، وزيادة الاعتماد على الترتيبات الثنائية هي السيناريوهات الأكثر ترجيحاً.

في ذات الوقت، ظهرت على مدى عقود تنبؤات متكررة بانتهاء منظمة الأوبك دون أن تؤدي إلى زوالها. وإنما تأقلمت المنظمة مع الوضع، وخصوصاً من خلال التوسع في إطار «أوبك+». وتشير تجارب التاريخ إلى أن شكلاً ما من أشكال التنسيق في سوق النفط من المرجح أن يستمر؛ لأن المنافسة غير المنظمة ستفرض تكاليف باهظة على اقتصادات الدول المنتجة.

اعتمد استمرار وجود منظمة الأوبك تاريخياً على قدرتها على التكيف مع الصدمات والتغيرات في هيكل العرض العالمي. وكان إنشاء تحالف «أوبك+» في عام 2016 أحد أشكال التكيف هذه. ففي مواجهة صعود إنتاج النفط الصخري الأمريكي، وانخفاض الأسعار، وتراجع قدرة منظمة أوبك على تحريك السوق بمفردها، وسّعت المجموعة نطاق التنسيق ليشمل روسيا ومنتجين آخرين من خارج أوبك. وقد أدى هذا الترتيب إلى توسيع نطاق حجم العرض الذي يتم إدارته وعزز مؤقتاً مصداقية العمل الجماعي، لكنه أدى أيضاً إلى ظهور توترات جديدة. فلم تكن تفضيلات المملكة العربية السعودية وروسيا ودولة الإمارات العربية المتحدة متطابقة أبداً، حتى عندما تلاقت مصالحها من الناحية التكتيكية. فمع تراكم القدرات في أبوظبي، وتزايد تنوع اقتصادها مقارنةً باقتصادات العديد من الدول المماثلة، أصبح من الصعب الدفاع عن منطق البقاء ضمن تحالف أوسع يتسم بتفاوت في الالتزام وبطء في اتخاذ القرار. والنتيجة لا تعني بالضرورة نهاية تحالف «أوبك+»، لكنها تكشف عن حدود العمل ضمن تجمع أصبح أوسع نطاقاً، وأكثر طموحاً من الناحية الجيوسياسية، وأصعب في الحفاظ على تماسكه.

التحول في مجال الطاقة، والحياد الكربوني، والتموضع الاستراتيجي

أحد أبرز التوترات التي أثارها هذا القرار هو ما إذا كان من الممكن التوفيق بين توسيع نطاق مرونة الإنتاج وصورة دولة الإمارات كدولة رائدة في مجال الطاقة النظيفة، وخاصةً بعد استضافة مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين والاستثمار بكثافة في مصادر الطاقة المتجددة من خلال شركة «مصدر» في مناطق متعددة.

في إطار الاستراتيجية العامة للطاقة في الدولة، فإن التناقض الظاهري ليس حاداً بقدر ما يبدو للوهلة الأولى. فلا يُنظر إلى عملية التحول هذه على أنها خيار ثنائي بين الهيدروكربونات والطاقة المتجددة، بل كعملية منظمة تحقق التوازن بين أمن الطاقة، وخفض الانبعاثات، والتنويع الاقتصادي، والاستثمار في أنظمة الطاقة المستقبلية.

من هذه الزاوية، لا يوجد بالضرورة تعارض بين الهيدروكربونات والطاقة النظيفة. فعائدات الهيدروكربونات يمكن أن توفر التمويل الانتقالي اللازم للطاقة المتجددة، والهيدروجين، والطاقة النووية، والبنية التحتية المطلوبة لمستقبل منخفض الانبعاثات الكربونية. ومن ثَمَّ، فإن تحرير الإنتاج من حصص منظمة الأوبك يتيح مجالاً أوسع للاستفادة القصوى من الهيدروكربونات، مع تمويل عملية التحول على المدى البعيد على الصعيدين المحلي والدولي.

هناك أيضاً حجة تتعلق بالكفاءة تدعم هذا النهج: فإذا ظل الطلب على النفط كبيراً خلال السنوات المقبلة، فقد يكون من الأفضل أن تأتي حصة أكبر من العرض من منتج أقل تكلفة وأقل انبعاثات كربونية، بدلاً من البدائل ذات الانبعاثات الأعلى. التحدي المتعلق بالسمعة حقيقي، لكن المنطق الاستراتيجي الأعم يتمثل في استخدام عائدات النفط الحالية لتعزيز أسس مستقبل يعتمد على الطاقة المتجددة، بدلاً من اعتبار هذين المسارين متناقضين.

يعكس هذا النهج أيضاً السياق الاقتصادي السياسي الأوسع لنموذج التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة. فالريادة في مجال الطاقة النظيفة في السياق الإماراتي لا تعني التراجع الفوري عن النفط والغاز. وإنما تعني الاستفادة من قوة

قطاع الهيدروكربونات لتمويل التنويع في الصناعات التي يُتوقع أن تزداد أهميتها بمرور الوقت، بما في ذلك الطاقة المتجددة، والهيدروجين، والطاقة النووية، والخدمات اللوجستية، والتصنيع المتقدم، والبنية التحتية الرقمية. وفي هذا السياق، تظل عائدات النفط أحد ركائز الانتقال؛ فهي توفر المجال المالي ورأس المال السيادي اللازمين للاستثمار في القطاعات المستقبلية دون زعزعة استقرار الاقتصاد ككل. ولهذا، فإن الانسحاب من منظمة الأوبك يتماشى مع النظرة التي تعتبر أن التحول في قطاع الطاقة عملية تدريجية وليست مفاجئة: أولاً، تحقيق أقصى قيمة ممكنة من موارد النفط والغاز المتوفرة، ثم استخدام تلك القيمة لتسريع الانتقال إلى أنظمة منخفضة الكربون ونمو غير نفطي. أما ما إذا كان من الممكن الحفاظ على هذا التوازن على المدى البعيد، فهذه مسألة أخرى، لكن المنطق الداخلي لهذه الاستراتيجية واضح وأكثر اتساقاً بكثير مما قد يوحي به الكلام المجرد القائم على التناقض.

مع ذلك، لا ينبغي التقليل من أهمية الجانب المتعلق بالسمعة. فالدولة التي تُقدّم نفسها كطرف رئيس في الدبلوماسية المناخية، وتستضيف مؤتمرات دولية كبرى بشأن المناخ، وتشجع الاستثمار في الطاقة المتجددة على الصعيد العالمي، يجب أن تشرح باستمرار الأسباب التي تدفعها إلى توسيع طاقتها الإنتاجية النفطية. ويستند الجانب الأكثر إقناعاً من هذه الحجة إلى الكفاءة المقارنة: فإذا كان الطلب على النفط لن يتلاشى في المدى القريب، فإن حصة أكبر من العرض من منتجين يتمتعون بتكاليف إنتاج أقل نسبياً وكثافة كربونية أقل قد تسبب أضراراً أخف مقارنةً بكمية عرض مكافئ من مصادر أكثر كثافة في الانبعاثات. وهذا لا يحل المعضلة الأعمق المتعلقة بالمناخ، لكنه يُقدّم مبرراً استراتيجياً لإصرار الدولة على أن توسعها في قطاع النفط وبرنامجها للطاقة النظيفة لا يتعارضان. والنتيجة هي موقف مختلط ففي جزء منه منتج للهيدروكربونات، وجزء آخر مستثمر في مرحلة الانتقال — وهذا قد يتزايد شيوعه بين الدول الغنية المصدرة للطاقة التي تسير في مسار التحول الطويل والمتفاوت نحو أنظمة منخفضة الكربون.

التأثيرات على سوق النفط ومخاطر العرض

لا تتوقف التداعيات المترتبة على خروج دولة الإمارات العربية المتحدة من المنظمة على القرار الرسمي بحد ذاته بقدر ما تتوقف على البيئة الجيوسياسية الأوسع التي حدث في إطارها. فقد صار الصراع الإقليمي، وتعطيل حركة الشحن البحري، وحالة الغموض المحيطة بمضيق هرمز عوامل مؤثرة في الأسعار والتوقعات أكثر بكثير من التغيير المؤسسي وحده.

هذه لحظة صعبة للغاية بالنسبة لأسواق النفط؛ لأن الأزمة الإقليمية قد غيّرت التوقعات تغيراً جذرياً. ففي مطلع عام 2026، تركّزت التوقعات على وجود فائض في العرض، وهو سيناريو أدى إلى تعقيد قرارات الاستثمار، لا سيما في الولايات المتحدة. غير أن تلك الصورة تغيرت. فالسيناريوهات الحالية تنبئ عن احتمال استمرار ارتفاع الأسعار لفترة أطول، حيث تشير بعض التوقعات إلى أن يقترب متوسط السعر من 100 دولار للبرميل خلال أجزاء من عام 2026، على الرغم من أن الكثير يعتمد على مدة الصراع وأمن المرور عبر مضيق هرمز.

حتى الآن، نجحت الأسواق في تجنب السيناريو الأسوأ المتمثل في وقوع أضرار مباشرة في البنية التحتية الحيوية للنفط، ولا سيما خطوط الأنابيب في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، لكن لا يمكن الافتراض أن يستمر هذا الهدوء إلى الأبد. فلا يزال نطاق النتائج المحتملة واسعاً بصورة ليست معتادة، مما يجعل توقعات الأسعار غير مؤكدة إلى حد بعيد، ويمتد تأثير ذلك إلى ما هو أبعد من النفط ليشمل التضخم، ومخاطر الركود، واحتمال القضاء على الطلب على النفط في عام 2027.

بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، قد تتيح هذه الظروف الجديدة فرصة؛ لأن تقييد التدفقات يزيد من قيمة العرض الإضافي. غير أنه ليس من المرجح أن تعود حركة الملاحة عبر مضيق هرمز إلى طبيعتها في القريب العاجل. ومن المرتقب أن يكون التعافي تدريجياً، لا سيما إذا استمر قطاع الشحن البحري في الحاجة إلى مرافقة عسكرية أو ظل عرضة لخطر الألغام والتهديدات الأمنية الأخرى. في ضوء هذه الظروف، لا يمكن للأسواق أن تتوقع عودة التدفقات إلى وضعها الطبيعي بسرعة.

من المستبعد أن يؤدي الإعلان وحده إلى إحداث تأثير كبير على الأسعار على المدى البعيد، ولا يمكن أن تحدث الزيادة في الإنتاج بين عشية وضحاها. ستتوسع الصادرات بوتيرة أبطأ إذا استمر الاضطراب في المضيق. ولا تزال القيود المادية عاملاً حاسماً: فخط أنابيب الفجيرة يعمل فعلاً بكامل طاقته، وما لم يتم نقل كميات إضافية بأمان عبر نقاط الاختناق الإقليمية، فلا توجد آلية فورية لحدوث تغير حاد في الأسعار ناجم حصرياً عن انسحاب الدولة من منظمة الأوبك.

إذا تحسنت الأوضاع خلال الأشهر المقبلة وبدأت كميات أكبر من النفط في المرور عبر المضيق، فقد تسهم دولة الإمارات العربية المتحدة في تلبية الطلب مع استمرار انخفاض المخزون في الدول المستهلكة. وحتى في تلك الحالة، من المنتظر أن يكون التأثير منظماً وليس مزعجاً. القضية الأكبر هي الانخفاض العالمي في المخزون وصعوبة عودة التدفقات إلى طبيعتها بطريقة آمنة.

إن الدور المركزي لمضيق هرمز هو ما يجعل اللوجستيات المادية أكثر أهمية من الإعلانات التي تصدر عناوين الأخبار. حيث يمر عادةً ما يقارب خمس تجارة النفط العالمية المنقولة بحراً عبر هذا المضيق، ويمكن حتى للاضطرابات قصيرة الأمد أن تؤدي إلى اضطراب الأسعار وتكاليف التأمين وأسعار الشحن وإدارة المخزون وخطط المصافي في مناطق متعددة. ولذلك، يجب تقييم أهمية قرار دولة الإمارات في ضوء القيود الصارمة التي تفرضها البنية التحتية. فربما يكون لدى الدولة طاقة فائضة ونوايا استراتيجية، لكن الطاقة الفائضة ليست هي نفسها القدرة على التصدير. فإذا تعذر على ناقلات النفط التحرك بأمان، أو إذا رفضت شركات التأمين تغطية الرحلات البحرية، أو إذا عجزت الموانئ وخطوط الأنابيب عن استيعاب إعادة توجيه الإمدادات، فإن الإعفاء الرسمي من الحصص لن يكون له سوى قيمة محدودة. طاقة الإنتاج والقدرة على التصدير ليس لهما أهمية إلا إذا أمكن نقل موارد النفط والغاز وتأمينها وبيعها وتسليمها. وهذا أحد الأسباب التي جعلت التأثير الفوري لهذا الانسحاب على الأسعار محدوداً مقارنةً برد الفعل الأوسع تجاه الاضطرابات التي طالت حركة الشحن في الخليج. يدرك القائمون على الأسواق أن نقطة الاختناق ليست طاقة الإنتاج وحسب، وإنما بيئة النقل الآمن للنفط والغاز من حقل الإنتاج إلى المستهلك.

جعل هذا القيد تنوع مسارات التصدير أولوية استراتيجية. حيث يوفر خط أنابيب النفط الخام الحالي الممتد من أبوظبي إلى الفجيرة، والذي يُعرف غالباً باسم خط «حبشان-الفجيرة»، إحدى الطرق القليلة المهمة في المنطقة لتجاوز مضيق هرمز، إلا أن طاقته الاستيعابية محدودة. ولذلك، فإن الخطط الرامية إلى تسريع تنفيذ مشروع خط أنابيب إضافي يربط بين الغرب والشرق، والذي من شأنه أن يوسع بشدة من طاقة التصدير في الفجيرة بحلول عام 2027، تكتسب أهمية تتجاوز بكثير نطاق الخطط العادية للبنية التحتية.

فهذه الخطط تشير إلى عالم لا تُقاس فيه مرونة الطاقة بالاحتياجات وإمكانات الإنتاج فحسب، بل أيضاً بعدد المسارات الآمنة التي يمكن أن يصل عبرها النفط الخام إلى الأسواق العالمية. وتتميز دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية عن العديد من الدول المنتجة المجاورة بامتلاكهما قدرة، ولو محدودة، على إعادة توجيه الصادرات إلى وجهات خارج مضيق هرمز. ولكن الكويت والعراق وقطر والبحرين أكثر انكشافاً على هذه الأزمة. هذا التفاوت في البيئة الجغرافية يرسم معالم قوة التفاوض، ويحدد طريقة إدارة الأزمات، ويبيّن المعنى العملي للطاقة الإنتاجية الفائضة. في عصر لا تنقطع فيه مخاطر النقل البحري، فإن وجود بنية تحتية بديلة هو صورة للسيادة الاستراتيجية والأمن الاقتصادي.

المملكة العربية السعودية، والمنتجون المعرضون للمخاطر، والضغط الداخلي داخل منظمة أوبك

لا تزال المملكة العربية السعودية هي المنتج الرئيس الوحيد الذي يمتلك طاقة إنتاجية احتياطية كافية لممارسة تأثير حاسم على السوق بمفرده، لكن تحقيق استقرار الأسعار سيصبح أكثر تكلفة وصعوبة في ظل عدم وجود دولة الإمارات في منظمة أوبك. ولذلك، من المنتظر أن يكون رد الفعل من الرياض متبايناً. إن الاقتصاد الأكثر تنوعاً في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتكاليف الإنتاج الأقل، والقدرة الأكبر على استيعاب انخفاض الأسعار، كل ذلك يتيح لها تحمل نتائج قد تكون أكثر إبلاقاً بكثير بالنسبة للعديد من المنتجين الآخرين.

لا يزال اندلاع حرب أسعار صريحة أمراً غير وارد، لكن التنافس على حصص السوق قد يشد ويدفع التوازن العالمي نحو مستوى أسعار منخفض، وهو وضع ستكون فيه دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر قدرة على تحمله مقارنة بالعديد من الدول الأعضاء الأخرى في منظمة أوبك. ومن شأن ذلك أن يزيد الضغط على المملكة العربية السعودية لتسيير العرض بطريقة تضمن تحقيق الربحية ليس فقط لها، بل أيضاً للدول الأعضاء التي تحتاج إلى عائدات مالية أعلى لتحقيق التعادل المالي.

قد يكون التأثير على الانضباط داخل منظمة أوبك كبيراً. فبما أن دولة الإمارات العربية المتحدة كانت من أكثر الأعضاء التزاماً، فإن انسحابها يزيل قوة استقرار مهمة ويزيد العبء على المملكة العربية السعودية في فرض الانضباط، مع الحاجة في الوقت ذاته إلى مراعاة الأعضاء الذين لم يلتزموا بنفس القدر بتحقيق الأهداف المتفق عليها.

ربما يكون الضغط على الدول الأعضاء الأكثر ضعفاً في منظمة أوبك أكبر من ذلك. فالدول مثل نيجيريا وأنجولا والعراق تعتمد اعتماداً أكبر على عائدات النفط، وهي أكثر عرضة لتقلبات الأسعار، ولا تتمتع بالمرونة المالية، ولا بالبنية التحتية للتصدير، ولا بنطاق الاستثمار الذي تتمتع به دولة الإمارات العربية المتحدة.

العراق حالة ذات أهمية خاصة؛ لأن طموحاته الإنتاجية تتجاوز الحدود الحالية التي وضعها تحالف أوبك+، مما يؤدي إلى توتر مستمر بين أهداف الإيرادات الوطنية والانضباط الجماعي. وعززت سنوات الحرب والعقوبات وإعادة الإعمار الحاجة القائلة بأن مستويات الأساس التاريخية لم تعد تعكس الواقع الحالي. وتواجه نيجيريا وأنجولا مشكلةً مختلفة: فكلتاها بحاجة إلى عائدات النفط، لكنهما غالباً ما تفتقران إلى القدرات أو البنية التحتية أو الاستثمارات اللازمة للاستفادة الكاملة من الحصص الأعلى، حتى لو كانت متاحة.

إذا ما تواصل ضعف الالتزام في تحالف «أوبك+»، فقد يواجه هؤلاء المنتجون الأكثر عرضة للتأثر عبئاً مزدوجاً: تقلبات أكبر في الأسعار وصعوبة أكبر في التخطيط المالي. ويؤكد هذا الخطر على الأهمية المستمرة للتنسيق، ليس فقط بين المنتجين داخل منظمة أوبك وخارجها، بل أيضاً على نطاق أوسع بين المنتجين والمستهلكين في ظل اقتصاد عالمي يزداد عدم استقراره.

التباين المالي هو أحد الأسباب التي قد تؤدي إلى تفاقم هذه الضغوط الداخلية بمرور الوقت. فلا يحتاج جميع المنتجين إلى نفس سعر النفط لتحقيق التوازن في ميزانياتهم، أو الحفاظ على الاستقرار الداخلي، أو تمويل طموحاتهم التنموية. وتستطيع دولة الإمارات العربية المتحدة، بفضل اقتصادها المتنوع نسبياً، وتكاليف الإنتاج المنخفضة، ومخزونها الضخم من رأس المال السيادي، أن تتحمل بيئة الأسعار المنخفضة بسهولة أكبر مقارنة بالعديد من الدول المماثلة.

في المقابل، فإن الأعضاء الذين لا تزال دولهم تعتمد اعتماداً شديداً على عائدات النفط والغاز، والذين تعاني قطاعاتهم غير النفطية من نقص في المرونة، لديهم حوافز أقوى للدفاع عن الأسعار المرتفعة. ولهذا، فإن نظام الحصص الذي يسير على نحو مقبول بالنسبة لمجموعة معينة من الأعضاء قد يبدو مقيّداً للغاية أو حتى غير عادل بالنسبة لمجموعة أخرى. إن انسحاب دولة الإمارات يسلط الضوء بوضوح على هذا التفاوت؛ فهو يكشف الفجوة بين المنتجين الذين يرغبون في التمتع بالمرونة اللازمة لتحقيق عائدات مالية من طاقة الإنتاج ذات الأسعار التنافسية، والمنتجين الذين ما زالوا بحاجة إلى منظمة للتنسيق باعتبارها آلية للدعم المالي في المقام الأول. سيصير استمرار التوفيق بين تلك التفضيلات أمراً أكثر صعوبة، وليس أسهل، إذا ازداد تقلب الأسعار أو إذا توصل المزيد من الأعضاء إلى أن استراتيجياتهم الوطنية تواجه عراقيل بسبب الانضباط الجماعي.

الدبلوماسية، وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وإعادة ترتيب القوى العالمية

إنّ انسحاب دولة الإمارات العربية المتحدة له تداعيات دبلوماسية، لا سيما فيما يخص العلاقات بين الولايات المتحدة ودول الخليج في مجال الطاقة، وبالمسألة الأشمل المتمثلة في كيفية نظرة واشنطن إلى التنسيق بين المنتجين.

في الولايات المتحدة، لا يزال قانون NOPEC (قانون حظر المنظمات المنتجة والمصدرة للنفط) مشروع قانون وليس قانوناً ساري المفعول. والهدف من مشروع القانون هو السماح برفع دعاوى مكافحة الاحتكار ضد منظمة أوبك، لكن هذا المشروع لم يُعتمد قط، ويرجع ذلك في جانب منه إلى مخاوف من أن يؤدي ذلك إلى ردود فعل انتقامية ويقوض التعاون الضروري. لهذا، من المرجح أن يكون رد الفعل الأمريكي على انسحاب دولة الإمارات براجماتياً وليس أيديولوجياً بحثاً، وخصوصاً إذا ساعد النفط الإضافي في أي تعافي تدريجي في الإمدادات العالمية.

غالباً ما كان الخطاب السياسي الأمريكي يفضل إضعاف تجمعات المنتجين، ويرحب، من حيث المبدأ، بانسحاب الدول من منظمة أوبك. ولكن واقع الأمر أن الإدارات الأمريكية اعتمدت مراراً وتكراراً على منظمة أوبك – ولا سيما المملكة العربية السعودية – عند الحاجة إلى إرساء الاستقرار في السوق. وفترة الجائحة هي مثال واضح على ذلك: فعندما انهار الطلب وتحولت الأسعار إلى أرقام سالبة، أصبح التنسيق بين كبار المنتجين ذا قيمة كبيرة. ولهذا، يُنظر إلى منظمة أوبك في واشنطن على أنها هدف سياسي، وفي بعض الأحيان، عامل استقرار لا غنى عنه.

بعيداً عن واشنطن، يندرج قرار انسحاب دولة الإمارات العربية المتحدة من منظمة أوبك في إطار نمط واسع من إعادة التموضع الدبلوماسي والجيواقتصادي، والذي يشمل توطيد العلاقات مع الهند والصين والشركاء في مختلف أنحاء أفريقيا وآسيا، إلى جانب جهود أشمل لتوسيع هامش المناورة الاستراتيجي أمام الدولة.

يبدو أن هذه الخطوة تتماشى عن كثب مع الأولويات الوطنية طويلة الأمد التي تركز على التنويع. إن التوسع السريع في الاتفاقيات التجارية، وبناء شبكات تجارية قوية، واستخدام الثروة السيادية وعائدات الطاقة لدعم سلاسل التوريد الخاصة بالهيدروكربونات والطاقة النظيفة على حد سواء، كلها عوامل تشير إلى نفس الاتجاه: تنويع الشركاء، وتعزيز سلاسل الإمداد، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، واعتماد نموذج اقتصادي أكثر ارتباطاً بالعالم.

ينسجم توثيق العلاقات مع الهند والصين انسجاقاً طبيعياً مع تلك الاستراتيجية، حيث يُعد كلا البلدين سوقين رئيسيين، ويقعان على مقربة جغرافية، وتزداد أهميتهما في كل من تجارة الطاقة التقليدية والاستثمار في الطاقة النظيفة. ويتمثل الاتجاه العام في التنويع بما يتجاوز النفط، والتوجه نحو دور أوسع كمستثمر ومركز تجاري وشريك شامل في أنظمة الطاقة المستقبلية.

تكتسب هذه الآثار أهمية خاصة بالنسبة لآسيا، التي لا تزال الوجهة الرئيسية للنفط الخام الخليجي والساحة الرئيسية التي ستجرى فيها المفاوضات حول علاقات الطاقة طويلة الأمد في المستقبل. حيث يمكن لدولة الإمارات العربية المتحدة، التي تتمتع بمزيد من الاستقلالية، أن تستفيد من الترتيبات الثنائية، وعقود الإمداد طويلة الأجل، وشراكات التكرير، والاستثمارات في مجال الخدمات اللوجستية، والدبلوماسية المالية، بشكل أكثر كثافة من ذي قبل. وهذا أمر

مهم؛ لأن المستوردين الآسيويين لا يولون أهمية لحجم الإمدادات فحسب، بل أيضًا للموثوقية ومرونة الأسعار، واستعداد المنتجين للاندماج في النظم القائمة للقطاعات التحويلية والبنية التحتية.

تناسب الاستراتيجية الخارجية الأشمل لدولة الإمارات العربية المتحدة — التي تجمع بين الدبلوماسية التجارية والاستثمار السيادي والتنويع السياسي — بصورة طبيعية مع تلك البيئة. من الناحية العملية، يعني هذا أن الانسحاب من منظمة أوبك قد لا يُنظر إليه باعتباره انقطاعًا جذريًا في نقاشات دوائر السياسات الغربية، بقدر ما يُنظر إليه على أنه تحوُّل تدريجي في الطريقة التي تصيغ بها أعضاؤها مكانتها في أسواق الطاقة الآسيوية: أي ليس باعتبارها عضوًا منضبطًا في تكتل إنتاج، بل بوصفها موردًا مستقلًا استراتيجيًا يمتلك قنوات تأثير متعددة.

يُظهر الجدول المتكرر حول مشروع قانون حظر تكتلات الإنتاج نفس التوتر الموجود في السياسة الأمريكية. فمن الناحية النظرية، فإن التعامل مع التنسيق بين المنتجين باعتباره مشكلة تتعلق بمكافحة الاحتكار له جاذبية سياسية واضحة، وقد قُدِّمت صيغ مختلفة من التشريع مرارًا وتكرارًا على مر السنين دون أن تصبح قانونًا. غير أن واقع الأمر أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تفصل بسهولة بين الخطاب القانوني والضرورة الاستراتيجية. أعضاء منظمة أوبك هي دول ذات سيادة، والعديد منها شركاء أمنيون، وغالبًا ما تُذكر فترات التوتر الشديد في الأسواق واشنطن بأن قدرًا معينًا من التنسيق بين المنتجين يمكن أن يخفف من حدة التقلبات بدلاً من تفاقمها.

هذا لا يعني أن الولايات المتحدة ترحب بسلوك منظمات الإنتاج بأي معنى مباشر. وإنما يعني أن رد فعلها لطالما اتسم بالتناقض: فالسياسات الموجهة نحو المستهلك تقتضي الخطاب المناهض لمنظمة أوبك، في حين أن الإدارة الاستراتيجية للطاقة غالبًا ما تستدعي استمرار التعامل مع نفس المنتجين. ويندرج انسحاب دولة الإمارات العربية المتحدة من منظمة أوبك تمامًا ضمن هذا الغموض. فقد يُوصف بأنه ابتعاد عن الانضباط الذي تفرضه تجمعات المنتجين، لكنه لا ينفي الحقيقة الأعم المتمثلة في أن واضعي السياسات في الولايات المتحدة ما زالوا يعتمدون على العلاقات المستقرة مع كبار المنتجين في الخليج عندما تفاقم أزمات الطاقة.

إدارة السوق وأمن الطاقة على المدى البعيد

السؤال على المدى البعيد لا يقتصر على ما إذا كانت منظمة أوبك ستستمر بعد انسحاب دولة الإمارات العربية المتحدة، بل يتعدى ذلك إلى ما إذا كانت إدارة السوق نفسها لا تزال ضرورية. يبدو أن الإجابة هي بالإيجاب. فقد شهدت منظمة أوبك تغييرات عديدة في عضويتها على مدى أكثر من ستة عقود، ولم تلاش الحاجة إلى بعض التنسيق.

لا تزال التوقعات طويلة الأمد تشير إلى نمو كبير في الطلب العالمي على الطاقة، وسيُعين تغطية جزء كبير منه من قبل المنتجين ذوي التكلفة المنخفضة في الشرق الأوسط. في ظل هذه الظروف، فإن تحول «أدنوك» إلى شركة طاقة دولية يعني أنها ستزيد وتيرة عملها لتحقيق التناغم بين خطط إنتاجها والأولويات الوطنية لدولة الإمارات، بدلاً من الالتزام بقواعد منظمات المنتجين وحدها. ولذلك، من المرجح أن يظل كل من التنسيق والمرونة عنصرين مهمين في أن واحد.

يمتد هذا المنطق أيضًا إلى التزامات دولة الإمارات العربية المتحدة بتحقيق الحياد الكربوني. حيث تؤدي المخاطر الجيوسياسية إلى زيادة جاذبية تطوير قطاع النفط والغاز في بعض السياقات، وإلى تسريع وتيرة الاستثمار في تقنيات الطاقة النظيفة في سياقات أخرى. وبدلاً من أن تقوض هذه الحركة المزدوجة خطط التحول، فإنها تشير إلى انتقال أكثر واقعية في مجال الطاقة.

في إطار هذا النهج العملي، سيظل النفط والغاز جزءًا من مزيج الطاقة لفترة من الوقت، بجانب تخفيض كثافة الكربون فيهما وزيادة الاستثمار في التقنيات الأنظف. وتُجسّد دولة الإمارات العربية المتحدة هذا النهج، حيث تواصل الاستثمار في الهيدروكربونات لأسباب تتعلق بأمن الطاقة، مع توسيع نطاق استثماراتها في مجال الطاقة النظيفة على الصعيدين المحلي والدولي.

هناك مسألة أخرى مهمة تتعلق بخطر تعطل الأصول. إن تأخير الإنتاج لا يعني بالضرورة أن الطلب سيختفي فجأة أو أن احتياطات الدولة ستفقد قيمتها على نحو مفاجئ. النقطة الأكثر أهمية هي أن التحول في مجال الطاقة يزيد من غموض المشهد بشأن اللوائح التنظيمية والتكنولوجيا وظروف السوق في المستقبل، مما يجعل توقيت تسجيل الموارد مسألة استراتيجية.

من هذا المنطلق، يمثل التحدي الأساسي في الإدارة الحكيمة للموارد: تحقيق العائد المالي من أصول الهيدروكربونات بالتبعية المناسبة، مع توظيف هذه العائدات لتمويل التنويع الاقتصادي والطاقة النظيفة والمرونة الاقتصادية على المدى البعيد. الهدف ليس تسريع الإنتاج لمجرد التسريع في حد ذاته، بل تجنب ضياع القيمة، وحماية عوائد الاستثمار، والحفاظ على المرونة الاستراتيجية.

تضيف مخاطر المخزون بعدًا آخر فيما يخص الطبيعة العاجلة للقرار. فمع دخول الولايات المتحدة موسم الصيف وزيادة الحركة في قيادة السيارات وبدء أوروبا في إيلاء اهتمام أكبر لمخزونات الوقود الإلزامية، ولا سيما وقود الطائرات، تزداد المخاوف من احتمال انخفاض المخزونات إلى مستويات حرجية.

ربما تصبح المنتجات المكررة، مثل النفط وغاز البترول المسال والديزل ووقود الطائرات، ذات أهمية حاسمة في أوقات مختلفة وفي مناطق مختلفة. وقد تواجه دول مثل الهند وجنوب أفريقيا وتايلاند وتايوان انخفاضًا حادًا في مستويات مخزونها من بعض المنتجات في غضون أسابيع. ويؤدي هذا الاحتمال إلى زيادة الضغط ليس فقط من أجل استئناف تدفق النفط الخام عبر مضيق هرمز، بل أيضًا لضمان حصول المصافي على المواد الخام اللازمة، ومواصلة عملها، وتوزيع منتجاتها في الأسواق.

من المرجح أن تحاول روسيا الحفاظ على تحالف «أوبك+» كمنصة للتنسيق، مع الحرص في الوقت ذاته على حماية مرونة إنتاجها دون الإعلان عن ذلك. فلا يزال تحالف أوبك+ يمنح موسكو نفوذًا على الأسعار العالمية وقناة استراتيجية مهمة للتواصل مع المملكة العربية السعودية، حتى وإن كان انسحاب دولة الإمارات العربية المتحدة قد يعزز الحجة الداعية إلى اعتماد مستويات أساس أكثر مرونة في ظل الضغوط الجيوسياسية المتزايدة.

على الصعيد العام، من المرتقب أن يظل التركيز منصبًا على الاستقرار والاستمرارية. ولكن على الصعيد الداخلي، قد تراقب الدول الأخرى نموذج دولة الإمارات عن كثب باعتباره سابقة محتملة لتوسيع هامش المناورة الوطني دون التخلي تمامًا عن مزايا التنسيق.

في نهاية المطاف، تتجاوز النقاشات مجرد الجوانب الاقتصادية للنفط لتتجه نحو مسألة أوسع تتمثل في أمن الطاقة. فلا تكفي الطاقة الإنتاجية الفائضة بحد ذاتها لضمان إدارة فعالة للإمدادات. ولكن طرق التصدير، وتعدد مصادر البنية التحتية، والتأمين، والأمن المادي لأنظمة الطاقة لها نفس القدر من الأهمية عند تحديد مدى قدرة المنتج على الصمود أثناء الأزمات.

تتفاوت هذه الإجراءات الوقائية من دولة إلى أخرى في منطقة الخليج. فدولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية لديهما خطوط أنابيب بديلة، في حين أن الكويت لديها خيارات بديلة أقل، وتظل قطر تحديدًا عُرضة للمخاطر، وهو ما يساعد في تفسير سبب التقلب الشديد في أسواق الغاز الطبيعي المسال مقارنةً بأسواق النفط. لذلك، فإن الوضع الراهن يسلط الضوء على الحاجة إلى إعادة النظر في ترتيبات أمن الطاقة، ليس في منطقة الخليج فحسب، بل على الصعيد العالمي أيضًا.

الخاتمة

إذا ما نظرنا إلى الأمر في مجمله، فإن انسحاب دولة الإمارات العربية المتحدة من منظمة الأوبك يجمع بين عدة اتجاهات طويلة الأمد في إطار واحد. أولاً: - أصبحت إدارة سوق النفط أكثر تفتتًا مع تباين الاستراتيجيات الوطنية حتى بين المنتجين الذين لا يزالون متحدين رسميًا. ثانيًا: - يتزايد عدم استعداد المنتجين المتميزين - الذين يتمتعون بتكاليف منخفضة وميزات عمومية قوية ومحافظ دبلوماسية مرنة - لقبول قواعد صُممت لعصر منظمات الإنتاج الذي كان يتسم بقدر أكبر من التجانس. ثالثًا: - باتت مرونة البنية التحتية - بدءًا من خطوط الأنابيب البديلة وصولاً إلى محطات التصدير، وأمن الشحن، والتأمين - لا تقل أهمية عن طاقة الإنتاج نفسها. وأخيرًا، فإن التحول في مجال الطاقة لا يعني التخلص من الهيدروكربونات على المدى القصير؛ بل إنه يزيد من حدة المنافسة بين المنتجين حول من يمكنه الادعاء بأنه يوفر الإنتاج الأكثر مرونة والأعلى كفاءة والأقل كثافة في انبعاثات الكربون خلال فترة التحول في مجال الطاقة.

يقع التحول في سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة عند نقطة التقاء كل هذه التطورات. ولذلك، من الأفضل عدم النظر إلى هذا الأمر على أنه انسحاب مؤسسي منعزل، بل كتحالف استراتيجي مع عالم تكتسب فيه السيطرة على القدرات، والمسارات، ورأس المال، والوصول إلى الأسواق، والخيارات الدبلوماسية أهمية لا تقل عن أهمية العضوية في كتلة إنتاج تقليدية.

إن أي استجابة مستدامة ستتضمن ثلاث أولويات عامة وهي: تعزيز الحماية المادية والرقمية لشبكات الطاقة، وزيادة المرونة من خلال تنويع الشركاء وطرق التجارة، والسعي المستمر نحو اعتماد تقنيات انتقالية تقلل من الاعتماد على سلاسل الإمداد المعرضة للخطر. من هذه الزاوية، فإن انسحاب دولة الإمارات العربية المتحدة من منظمة أوبك ليس مجرد مسألة تتعلق بالحصص أو الدبلوماسية فحسب، بل هو أيضًا إشارة إلى أن أطر أمن الطاقة يجري إعادة صياغتها استعدادًا لعصر يتسم باضطرابات جيوسياسية مستمرة.